جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

حديث معاذ رضي اللّه عنه
في الاجتهاد
في ميزان النقد الحديثي

الدكتور
محمد مصطفى عبد الحافظ
مدرس الحديث وعلومه
جامعة الأزهر – كلية أصول الدين بأسيوط

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء السادس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده وأشهد أن لا إله إلا الله جل في علاه، وأشهد أن سيدنا محمدا حبيبه ومصطفاه، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم لقياه، أما بعد...

فمن المعلوم أن القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنة النبوية نبراس الهدى وإمام السالكين، وعليهما يبني الفقهاء مسائلهم والأصوليون أصولهم وقواعدهم، والقرآن منقول بالتواتر، فهو قطعي الثبوت ويفيد اليقين، والسنة منها ما يفيد اليقين، كالحديث المتواتر، والخبر المحتف بالقرائن، ومنها ما يفيد الظن، والذي يفيد الظن منه الصحيح والحسن والضعيف، والصحيح والحسن هما القسيم الأول من قسمي الحديث، باعتبار تقسيمه إلى مقبول ومردود، والضعيف هو القسيم الثاني.

والمجتهد المستنبط للأحكام ينبغي عليه أن ينظر في درجة الحديث من حيث القبول والرد، خاصة فيما يتعلق بالأحكام والعقائد والحلال والحرام، فهي أصول الدين، والدين لا يُبنى إلا على الصحيح.

وهناك أحاديث كثيرة يحتج بها الفقهاء والأصوليون، بل وعليها تبنى بعض القواعد المهمة، تحتاج إلى بحث وتدقيق وعناية في الحكم عليها، إذ ثبوتها يعنى الاطمئنان إلى العمل بها، وضعفها يعني ضعف الاستدلال بها.

ومن الأحاديث التي اشتهرت وانتشرت وشاعت وملأت بطون كتب السنة، وكتب الفقه، والأصول، بل والتفسير، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في الاجتهاد، حيث تُصدر به أبواب الاجتهاد، وهذا الحديث من الأحاديث التي وقف النقاد أمامها واختلفوا في درجتها والعمل بها، فقبله جماعة من العلماء، واستدلوا

به نظرا وتطبيقا، بينما رده آخرون وحكموا عليه بالضعف، بل والضعف الشديد فتركوه. ولم يكن ذلك عن عصبية وهوى بل عن حجة ودليل، فهذا أمر يحتاج إلى بحث وتدقيق وروية لأننا نتعامل مع كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم. هذا ما دفعني دفعا إلى التشمير عن ساعد البحث والتنقيب وجمع أقول العلماء والنقاد وأقف معهم وقفة متأنية حتى أشفي الغليل وأريح القلب العليل في محاولة الوصول إلى درجة هذا الحديث والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد جردت قلمي عند الكتابة والبحث عن كل ميل وهوى أو عصبية عمية، فاستخرجت الرواية من بطون الكتب، ونظرت في حجج المصححين وأدلتهم، وفي أدلة المضعفين وحججهم، وانظر في رجال الإسناد، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، سائلاً المولى تعالى أن يلهمني الرشد الصواب والسداد في القول والعمل. جاء ذلك في بحث وسمته بـــ: "حديث معاذ –رضى الله عنه– في الاجتهاد في ميزان النقد الحديثي".

أهداف البحث:

- الوقوف على نص الرواية، وتخريجها، ودراسة إسنادها.
- النظر في أقوال النقاد من المصححين والمضعفين وبيان أدلتهم.
- بيان درجة الحديث من خلال ترجيح بعض الأقوال على بعض.
- الوقوف على معنى الحديث إتماما للفائدة.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي ثم الاستنباطي. فإني اســوق الأدلــة وكلام العلماء، ثم استنبط الحكم من خلال هذه الأقوال.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما بين يدي على كتاب أو بحث في هذا الموضوع على جهة الاستقلال، اللهم إلا ما كتبه:

(١) الشيخ الكوثري في مقالات الكوثري، وقد حكم على الحديث بالصحة وانتصر لهذا بكل الطرق.

(٢) الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة، وقد قام بالرد على الشيخ الكوثري، وحكم على الحديث بالضعف.

وقد استقصيت التخريج، وأقوال النقاد من المصححين والمضعفين حسب الوسع والطاقة ، مع توجيه قول كل فريق ، وبيان هل المعنى صحيح أم لا ؟ مع مراعاة الترتيب الزمني لأقوال النقاد والعلماء.

خطة البحث :

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في: مقدمةٍ، ومدخل، وخمسةِ مباحث، وخاتمةٍ.

المقدمة : وفيها : أهمية الموضوع ، وأهدافه ، ومنهجه ، وخطته.

المدخل : الحكم على الحديث بين المحدثين والفقهاء.

المبحث الأول : نص الرواية وتخريجها ودراسة إسنادها.

المبحث الثاني : روايات أخرى لحديث معاذ.

المبحث الثالث : أقوال النقاد في الحكم على الحديث.

المبحث الرابع : الحكم على الرواية.

المبحث الخامس : شرح الحديث ومعناه.

الخاتمة : وفيها : أهم النتائج، والتوصيات.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : " من تعلم علما فليدقق فيه لئلا يضيع دقيق العلم " [١].

ولولا أن الحق لله ورسوله، وأن كل ما عدا الله ورسوله مأخوذ من قوله ومتروك – وهو عرضة الوهم والخطأ – ما اعترضت على من لا ألحق غبارهم ، ولا أجري معهم في مضمارهم، وأراهم فوقي في مقامات الإيمان، ولهذا فلا عيب ولا ملام إذا رأيتَ هذا في بحثي، وأسأل الله الصدق، فمن كان عنده علم فليرشدني إليه، وليهد إليَّ الصواب، أشكر له سعيه، وأقابله بالدعاء والترحاب والله الموفق وإليه المآب.

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ١/٣٢٠ .

مدخل

الحكم على الحديث بين المحدثين والفقهاء

الفقه يعتمد في بناء أحكامه على الكتاب والسنة، مع نظر تام بالمعاني والأحكام والفوائد والفرائد وفقه النص والناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد... وغير ذلك. وفقه بلا نص كجسد بلا روح، فالحديث من الفقه بمنزلة الروح من الجسد، فكان من لوازم المحدث أن يكون فقيها، ومن لوازم الفقيه أن يكون محدثا، وما أجملهما إذا اجتمعا، وما أسوأهما إذا افترقا، فهما كيان واحد وبناء متكامل لا ينفك أحدهما عن الآخر. فإذا افترقا وتباعدا هُدم البنيان وخاب الكيان.

وإذا كانت المناهج العلمية تظهر تباعدا بين المحدثين والفقهاء في بعض المسائل الخلافية في قضايا التصحيح والتضعيف فهذا ميدان فسيح يدلي فيه كلٌ بدلوه ويبرز كل مجتهدٍ اجتهاده، ولكن في النهاية لايقبل إلا الصحيح، أما الضعيف فلا وجه لقبوله إلا بشروط يختلف ويتفق فيها المحدثون مع الفقهاء، منها على سبيل المثال لا الحصر: تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد، شروط قبول المرسل، تقوية الحديث بموافقة قول الصحابي له، تقوية الحديث بموافقة القرآن الكريم أو الإجماع أو أصول الشرع أو تلقي العلماء له والعمل به، أو موافقته مقاصد الشريعة، أو القياس... وغير ذلك.

قال الحافظُ ابن رجب رحمه الله " في شرح العلل" في كلامه على الحديث المرسل: واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب؛ فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث. فإذا عضد ذلك

المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن) [١].

والناظر في كتب الأصول يلحظ أن أسباب التصحيح والتضعيف عند الفقهاء محصورة، وجلها منوط بسلامة المعنى ومراعاة ظاهر الشرع. قال الحازمي رحمه الله: ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، أما الفقهاء فأسباب الضعف عندهم محصورة، وجلها منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب أخرى مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة[٢]. أهـ.

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: الصَّحِيح ومداره بِمُقْتَضى أصُول الْفُقَهَاء والأصوليين على صفة عَدَالَة الرَّاوِي الْعَدَالَة المشترطة فِي قبُول الشَّهَادَة على مَا قرر من الْفِقْه، فَمن لم يقبل الْمُرْسل مِنْهُم زَاد فِي ذَلِك أَن يكون مُسْندًا، وَزَاد أَصْحَاب الحَدِيث أَن لَا يكون شاذا وَلَا مُعَلا وَفِي هذَيْن الشَّرْطَيْنِ نظر على مُقْتَضى مَذْهَب الْفُقَهَاء فَإِن كثيرا من الْعِلَل الَّتِي يُعلل بهَا المحدثون الحَدِيث لَا تجْرِي على أصُول الْفُقَهَاء[٣].

أما المحدثون فأسباب التصحيح والتضعيف عندهم متعددة يُنظر فيه لحال الراوي والمروي معاً، فالمقرر عند المحدثين أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، وصحة المتن لا تستلزم صحة الإسناد، فالعلاقة بينهما علاقة الشرط اللازم بالمشروط فيلزم لوجود المشروط وجود الشرط، لكن لا يلزم من وجود الشرط

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١/ ٥٤٤.

(٢) شروط الأئمة الخمسة، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، صـ١٨٣.

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد صـ٥. وهذا الذي ذكره ابن دقيق العيد يعرف بأدنى مذاكرة لكتب الأصول، انظر: شرح تنقيح الفصول لأبي العباس شهاب الدين القرافي صـ ٣٥٦- ٣٨٢. والبحر المحيط للزركشي ٤/٢٦٧ وما بعدها.

وجود المشروط، أي أن صحة السند شرط، وصحة المتن مشروط. فيلزم لصحة المتن صحة السند لكن لا يلزم من صحة السند صحة المتن. وقال ابن القيم: " وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجهة لصحة الحديث فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته" (١). وقال ابن الصلاح: "ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف. وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن" (٢). وعليه فقد راعى المحدثون حال الراوي والمروي معا عند الحكم على الحديث.

يقول بدر الدين الزركشي وهو فقيه أصولي: وَاعْلَم أَن للمحدثين أغراضا فِي صناعتهم احتاطوا فِيهَا لَا يلْزم الْفُقَهَاء اتباعهم على ذَلِك، فَمِنْهُ تَعْلِيلهم الحَدِيث الْمَرْفُوع بِأَنَّهُ رُوِيَ تَارَة مَوْقُوفا وَتارَة مُرْسلا، وطعنهم فِي الرَّاوِي إِذا انْفَرد بِرَفْع الحَدِيث أَو بِزِيَادَة فِيهِ لمُخَالفَته من هُوَ أحفظ مِنْهُ، فَلَا يلْزم ذَلِك فِي كل موطن لِأَن الْمُعْتَبر فِي الرَّاوِي الْعَدَالَة وَأَن يكون عَارِفًا ضابطا متقنا لما يرويهِ، نعم إِذا خَالف الرَّاوِي من هُوَ أحفظ وَأعظم مُخَالفَةً معارضه فَلَا يُمكن الْجمع بَينهمَا وَيكون ذَلِك مِنْهُ قدحا فِي رِوَايَته، وكقولهم من لم يرو عَنهُ إِلَّا راو وَاحِد فَهُوَ مَجْهُول، وَمن عارضت رِوَايَته رِوَايَة الثِّقَات فَهُوَ مُتَّهم، كل ذَلِك فِيهِ تَفْصِيل، وَإِنَّمَا احتاطوا فِي صناعتهم كَمَا كَانَ بعض الصَّحَابَة يُحَلّف من حَدثهُ أَو يطْلب شَاهدا أَو غَيره، وكل ذَلِك غير لَازم فِي قبُول أَخْبَار الْآحَاد لِأَن الأَصْل هِيَ الْعَدَالَة وَالْحِفْظ، وَالْفُقَهَاء لَا يعللون الحَدِيث ويطرحونه إِلَّا إِذا تبين الْجرْح وَعلم الِاتِّفَاق على ترك الرَّاوِي،

(١) انظر: المنار المنيف، تحقيق أبو غدة ص ٢١، ٢٢ حاشية، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي للدكتور صلاح الدين الإدلبي ص ٣٥٤: ٣٥٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ١٨٨.

وَمِنْه قَوْلهم مُنْقَطع ومرسل وَهَذَا إِنَّمَا يكون عِلّة إِذا كَانَ الْمُرْسِل يحدث عَن الثِّقَات وَغَيرهم وَلَا يكون عِلّة مُعْتَبرَة إِذا كَانَ الْمُرْسِل لَا يروي إِلَّا عَن الثِّقَات، وَقُلْنَا إِن رِوَايَته عَنهُ تَعْدِيل وعَلى هَذَا درج السّلف فَأَما إِذا عَارضه مُسْنَد عدل كَانَ أولى مِنْهُ قطعا، وكَذَلِك قَوْلهم فلَان ضَعِيف وَلَا يثبتون وَجه الضعْف فَهُوَ جرح مُطلق وَفِي قبُوله خلاف، نعم رُبمَا يتَوَقَّف الْفُقَهَاء فِي ذَلِك وَإِن لم يتَبَيَّن السَّبَب. وَقَالَ ابْن حزم: قد علل قوم أَحَادِيث بِأَن رَوَاهَا عَن رجل مرّة وَعَن آخر أُخْرَى وَهَذَا قُوَّة للْحَدِيث وَزِيَادَة فِي دَلَائِل صِحَّته وَمن الْمُمكن أَن يكون سَمعه مِنْهُمَا(١).(٢).اهـ.

ولقد وصف الإمام الخطابي الحالة بين المحدثين والفقهاء بقوله: ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب. ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلين والتقارب في المنزلتين وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه إخواناً متهاجرين وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنمّا وكدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث... وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاّ على أقله ولا يكادون

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ١/١٤٩.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي ٢/ ٢٠٩- ٢١١.

يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاورته الألسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به، فكان ذلك ضلة من الرأي وغبناً فيه.

وهؤلاء وفقنا الله وإياهم لو حُكي لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرؤوا له العهدة... وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مذاهب أئمتهم وأستاذيهم.

فإذا كان هذا دأبهم وكانوا لا يقنعون في أمر هذه الفروع وروايتها عن هؤلاء الشيوخ إلاّ بالوثيقة والثبت فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم وأن يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رب العزة، الواجب حكمه اللازمة طاعته، الذي يجب علينا التسليم لحكمه والانقياد لأمره من حيث لا نجد في أنفسنا حرجاً مما قضاه ولا في صدورنا غلاً من شيء مما أبرمه وأمضاه[1].أهـ.

تنبيه : وأخيرا أقول : قد طال المحدثين والفقهاء كثير من التهم والترهات والشبه والأباطيل والخرافات، فدعك من هذه الشبهات والأباطيل التي تثار حول المحدثين والفقهاء من أعداء السنن بل إن شئت قل أعداء الدين، فهم –أعني: المحدثين والفقهاء– حفظة الدين ونقلته إلى العالمين، وما يثار حولهم من شبهات باطلة هي في النهاية مدعاة لهدم ركن الدين المتين، وزعزعتٌ لليقين في نفوس المؤمنين.

---

(١) معالم السنن للإمام أبي سليمان الخطابي، ١/ ٣.

المبحث الأول

نص الرواية وتخريجها ودراسة إسنادها

أولا : **نص الرواية** .

عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ « كَيْفَ تَقْضِى إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ ». قَالَ أَقْضِى بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِى كِتَابِ اللَّهِ ». قَالَ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–. قَالَ « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– وَلاَ فِى كِتَابِ اللَّهِ ». قَالَ أَجْتَهِدُ رَأْيِى وَلاَ آلُو. فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – صَدْرَهُ وَقَالَ « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِى رَسُولَ اللَّهِ ». هذا اللفظ لأبي داود[1] رحمه الله تعالى، وباقي الروايات ألفاظها متقاربه.

ثانياً: **التخريج**.

هذا الحديث روي موصولاً هكذا: عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ.

وروي مرسلاً هكذا: عن رجال من أصحاب معاذ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن.

وقد قام أكثر من خرج الروايتين بذكرهما تباعاً، من لم يذكرهما تباعاً ذكرهما في موضعين مختلفين.

---

(١) سنن أبى داود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، (٣/ ٣٣٠) ح(٣٥٩٤).

أولاً تخريج الرواية الموصولة:

أخرجه:

- الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ)- رحمه الله- في مسنده [١] قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ - رضي الله عنه-: ... به بلفظه.

وقال في موضع آخر من مسنده[٢]: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، أخبرني أبوعون قال: سمعت الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة ..به.

- والإمام أبو داود (ت: ٢٧٥ هـ)[٣] قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، .... به، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.(موصلاً).

- والإمام الترمذي (ت: ٢٧٩ ه)[٤] قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، وعبدالرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة، ... به نحوه.

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل و أبي عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله.

- والإمام الدارمي (ت: ٢٥٥ ه)[٥]قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ...به بنحوه. ، إلا أنه قال: "عن عمرو بن الحارث"...به.

---

(١) المسند (٣٦/ ٣٣٣) ح(٢٢٠٠٧).
(٢) مسند أحمد (٣٦/ ٤١٦) ح(٢٢١٠٠).
(٣) سنن أبى داود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، (٣/ ٣٣١) ح(٣٥٩٥).
(٤) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٧).
(٥) سنن الدارمي، المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة، (١/ ٢٦٧) ح(١٧٠).

– وأبو داود الطيالسي(ت: ٢٠٤ هـ)[١] قال: قال شُعْبَةُ، ...به، قال: "عَنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ قَالَ: وَقَالَ مَرَّةً عَنْ مُعَاذٍ".

– وابن سعد(ت: ٢٣٠ هـ)[٢]، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شعبة بن الحجاج....به.

وقال[٣]: أخبرنا يزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي، قالا: أخبرنا شعبة بن الحجاج...به.

– وابن أبي شيبة(ت: ٢٣٥ هـ)[٤]، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ...به.

وقال[٥]: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو الْهُذَلِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عن معاذ.

– وعبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)[٦]، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا شُعْبَةُ،..به.

– ووكيع البغدادي (ت : ٣٠٦ هـ) [٧] ، قال: حَدَّثَنَا عبدالله بْن مُحَمَّد بْن أيوب ؛ قال : حَدَّثَنَا روح بْن عبادة ، وَحَدَّثَنَا يوسف بْن يعقوب ؛ قال : حَدَّثَنَا

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي (١/ ٤٥٤) ح(٥٦٠).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ٣٤٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٣/ ٥٨٤).

(٤) مُصنف ابن أبي شيبة كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الْقَاضِي مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي قَضَائِهِ، (٧/ ٢٣٩) ح(٢٣٤٤٢).

(٥) مُصنف ابن أبي شيبة، كِتاب أَقضِيةِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم (١٠/ ١٧٧) ح(٢٩٧١٠).

(٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد (١/ ١٥١) ح(١٢٤).

(٧) أخبار القضاة (١/ ٩٧).

عَمْرو بْن مرزوق. وحَدَّثَنِي مُحَمَّد بْن يحيى؛ قال: حَدَّثَنَا عاصم بْن علي. وَحَدَّثَنَا أصحابنا، عَن علي بْن الجعد بْن شعبة، عَن أبي عون الثقفي...به.

وقال[١]: حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن ابن عون، عَن رجل من ثقيف؛ قال: بعث رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً إِلَى اليمن؛ فَقَالَ لَهُ: كيف تقضي ؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، ثم ذكر معناه.

- والطوسي (ت: ٣١٢ هـ)[٢] قال: حَدَّثَنا محمد بن بشار، قال: حَدَّثَنا محمد بن جعفر وعبدالرحمن قالا: حَدَّثَنا شعبة، ... به.

- والطحاوي (ت: ٣٢١ هـ)[٣]، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أعين، قال: حدثنا عاصم بن علي بن عاصم، قالا: حدثنا شعبة بن الحجاج ، ...به.

- والعقيلي (ت: ٣٢٢ هـ)[٤] قال: الحديث حدثنيه جدي - رحمه الله- قال: حدثنا سليمان بن حرب، (ح) وحدثنا محمد ابن إسماعيل الصائغ قال حدثنا عفان، (ح) وأخبرنا إبراهيم بن محمد، قال: حدثنا مسلم، قالوا: حدثنا شعبة.....به.

- والبيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)[٥] قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكَ، أَنْبَأَنَا عبداللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الأَصْبَهَانِىُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِىُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ....به.

---

(١) أخبار القضاة (١/ ٩٨).

(٢) مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (٦/ ٣٣) ح(١٢٢٧).

(٣) شرح مشكل الآثار ، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاة : من منهم في النار ، ومن منهم في الجنة؟، (٩/ ٢١٢) ح(٣٥٨٣).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢١٥).

(٥) في السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب مَا يَقْضِى بِهِ الْقَاضِى وَيُفْتِى بِهِ الْمُفْتِى، (١٠/ ١١٤) ح(٢٠٨٣٦).

وقال[١]: وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ....به.

وقال[٢]: أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أنا عبدالله ابن جعفر، أنا يونس بن حبيب، أنا أبو داود، أنا شعبة، أخبرني أبو عون الثقفي قال: سمعت الحارث بن عمرو يحدث عن أصحاب معاذ من أهل حمص قال: وقال مرة عن معاذ .

- وابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ)[٣]، قال: قَرَأْتُ عَلَى عبدالوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، أَحَدَّثَكُمْ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدَّثَنَا قَالَ: أنا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا مُسَدَّدٌ قَالَ: أنا يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ شُعْبَةَ ... به.

وقال[٤]: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ قَالَ: حَدَّثَنَا عبداللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَائِنِيُّ قَالَ: أنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَنَا شُعْبَةُ،...به.

- والخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)[٥] قال: أنا الحسن بن أبي بكر، وعثمان بن محمد العلاف، قالا: أنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، أنا جعفر - يعني ابن محمد بن شاكر الصائغ- أنا عفان، أنا شعبة...به.

وقال[٦]: أنا الحسن بن علي التميمي ، أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ، أنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، أنا محمد بن جعفر ، أنا شعبة....به.

---

(١) السنن الكبرى (١٠/ ١١٤) ح(٢٠٨٣٧).
(٢) السنن الصغرى للبيهقي، باب ما يحكم به الحاكم (٩/ ٣٣) ح(٤١٦٩).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤٤) ح(١٥٩٢).
(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤٦) ح(١٥٩٤).
(٥) الفقيه والمتفقه (١/ ٢٢٥) ح(٤٠٧)، (١/ ٢٧٠) ح(٥٠٨) .
(٦) الفقيه والمتفقه (١/ ٢٧١) ح(٥٠٩).

– وابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ)[١]، قال: أخبرنا أبو محمد عبدالجبار بن أحمد الفقيه، وأبو المعالي محمد بن إسماعيل، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن الحسين، أنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، نا الحارث بن أبي أسامة، نا يزيد بن هارون، نا شعبة بن الحجاج...به.

– والمزي (ت: ٧٤٢ هـ)[٢]، قال: وقد أخبرنا بحديثه أبو إسحاق ابن الدرجي، قال: أنبأنا أبو جعفر الصيدلاني، قال: أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، قال: أخبرنا أبو بكر بن شاذان الأعرج، قال: أخبرنا أبو بكر بن فورك القباب، قال: أخبرنا أبو بكر بن أبي عاصم، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا شعبة،... به.

– وابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)[٣]، قال: أخبرني أبو العباس أحمد بن علي بن يحيى بن تميم، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب أخبرنا عبداللَّه بن عمر، أخبرنا عبد الأول بن عيسى، أخبرنا عبدالرحمن بن محمد، أخبرنا عبداللَّه بن أحمد، أخبرنا عيسى بن عمر، أخبرنا عبداللَّه بن عبدالرحمن الدارمي، أخبرنا يحيى بن حماد، حدثنا شعبة... به.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٨/ ٤١١).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٢٦٦).

(٣) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (١/ ١١٨).

ثانيا: تخريج الرواية المرسلة :

- أخرجها أحمد[١] قال: حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن.

- وأبو داود[٢] قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِى عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَخِى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، ... به.

- والترمذي[٣] قال: حدثنا هناد، حدثنا وكيع، عن شعبة، ..به بمعناه. (مرسلاً).

- والعقيلي[٤] قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا أبو عبيد يعني القاسم بن سلام ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، وأبو النضر ، عن شعبة... به . (مرسلاً).

- والبيهقي[٥] قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِئُ ، أبنا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ ، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي ، ثنا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ ، أبنا شُعْبَةُ، ... به . (مرسلاً).

- وابن عبد البر[٦] قال: وَأَخْبَرَنَا عبدالوَارِثِ قَالَ: نا قَاسِمٌ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: نا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أنا شُعْبَةُ، ...به.

---

(١) مسند أحمد (٣٦/ ٣٨٢) ح(٢٢٠٦١).

(٢) في كتاب الأقضية، باب اجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِى الْقَضَاءِ، (٣/ ٣٣٠) ح (٣٥٩٤).

(٣) في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٧).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٢١٥).

(٥) المدخل إلى السنن الكبرى، بَابُ تَرْكِ الْحُكْمِ بِتَقْلِيدِ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى يَعْلَمَ مِثْلَ عِلْمِهِمْ، (ص: ٢٠٧) ح(٢٥٦).

(٦) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٤٥) ح(١٥٩٣)، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٤٣).

- وابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ)[١] قال: حدثنا عبدالله بن ربيع التميمي، ثنا عبدالملك بن عمر الخولاني، نا محمد بن بكر البصري، نا أبو داود السجستاني، نا حفص بن عمر، نا شعبة...به.

- والجوزقاني (ت: ٥٤٣ هـ)[٢] قال: أخبرنا أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن أحمد البيهقي، أخبرنا جدي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أخبرنا أبو محمد عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصفهاني، قال: حدثنا أبو بشر يونس بن حبيب بن عبد القاهر، قال: حدثنا أبو داود بن سليمان بن داود الطيالسي، أخبرنا شعبة ....به. (مرسلاً).

- وابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)[٣]، قال: أَنْبَأَنَا زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُوبَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكَ قَالَ أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عبداللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الأَصْبَهَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عبدالقَاهِرِ قَالَ نا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ نا شُعْبَةُ...به. (مرسلاً).

** وأخرجه منقطعاً بدون ذكر أصحاب معاذ.

- الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ)[٤] قال: حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، ثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن معاذ بن جبل.. هكذا ولم يذكر أصحاب معاذ.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٦/ ٢٦).
(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ٢٤٣) ح(١٠١).
(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٢٧٢) ح(١٢٦٤).
(٤) في المعجم الكبير (٢٠/ ١٧٠) ح(٣٦٢).

**** وأخرجه موقوفاً على محمد بن عبيد الثقفي**:

– ابن أبي شيبة[١] قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ..بمعناه.

– ووكيع البغدادي[٢] قال: حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن عبيد بْن إسحاق الشيباني، عَن ابن عون، عَن رجل من ثقيف؛ قال: بعث رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معاذاً إِلَى اليمن؛ فَقَالَ لَهُ: كيف تقضي ؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، ثم ذكر معناه.

**** ملحوظة**:

هذا الحديث روي مرة موصولاً، ومرة مرسلاً، ومرة منقطعاً، ومرة معضلاً.

---

(١) مُصنف ابن أبي شيبة كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الْقَاضِي مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي قَضَائِهِ ، (٧/ ٢٣٩) ح(٢٣٤٤٣).

(٢) أخبار القضاة (١/ ٩٨).

ثالثاً: ترجمة رجال الإسناد.

– شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري.

روى عن: أبان بن تغلب،، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبي عون الثقفي، وآخرين.

وعنه: محمد بن جعفر، وحَفْصُ بْنُ عُمَرَ، وعبدالرحمن بن مهدي، وآخرون(١).

ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً من السابعة مات سنة ستين، روى له الجماعة(٢).

– محمد بن عبيد الله بن سعيد أبو عون الثقفي الكوفي الأعور.

روى عن: جابر بن سمرة، والحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، ووراد كاتب المغيرة بن شعبة، وغيرهم.

روى عنه: سفيان الثوري، وسليمان الأعمش، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم(٣).

ثقة من الرابعة روى له الجماعة عدا ابن ماجه(٤).

– الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٤٧٩) ت(٢٧٣٩) ، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨) ت(٥٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦) ت(٢٧٩٠).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ٣٨) ت(٥٤٣٣) ، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٢) ت(٥٣٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٤) ت(٦١٠٧).

روى عن : أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ ، عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : بم تحكم.. الحديث. روى عنه : أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، ولا يعرف إلا بهذا.

قال البخاري: لا يصح ولا يعرف[١]، وقال مسلم: وَمِمَّنْ تفرد عَنهُ أَبُو عون الثَّقَفِيّ مُحَمَّد بن عبيد الله بالرواية الْحَارِث بن عَمْرو بن أخي الْمُغيرَة بن شُعْبَة[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الذهبي: "مجهول"[٤]، وقال ابن حجر: مجهول من السادسة مات بعد المائة[٥]،روى له أبو داود والترمذي[٦].

- ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص.

والظاهر أن أصحاب معاذ هكذا بدون تسمية لهم ذكر في أكثر من موضع.

فعَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ أَصْحَابَ مُعَاذٍ قَدِمُوا مِنَ الشَّامِ فَكَبَّرُوا عَلَى مَيِّتٍ لَهُمْ خَمْسًا. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَى الْمَيِّتِ مِنَ التَّكْبِيرِ وَقْتٌ كَبِّرْ مَا كَبَّرَ الإِمَامُ فَإِذَا انْصَرَفَ الإِمَامُ فَانْصَرِفْ[٧].

وعن داود بن الحصين، أنه بلغه: " أنه لما وقع الوجع عام عمواس قال أصحاب معاذ: هذا رجز قد وقع[٨].

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٧٧) ت(٢٤٤٩)، والتاريخ الصغير (١/ ٣٠٤).
(٢) المنفردات والوحدان (ص: ١٨٩) ت(٨٣٦).
(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ١٧٣) ت(٧٢١٩).
(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٤٧) ت(١٠٣٩).
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢١٥/١) ت(٢٦٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٦٥/٢) ت (٣٨٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٢٦٦) ت(١٠٣٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٥١) ت(٢٥٩).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي كتاب الجنائز باب مَنْ ذَهَبَ فِى ذَلِكَ مَذْهَبَ التَّخْيِيرِ وَالاِقْتِدَاءِ بِالإِمَامِ فِى عَدَدِ التَّكْبِيرِ (٤/ ٣٧) ح(٧١٩٥).
(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٥٨٩).

وعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلاَنِ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ فِي خَلِّ الْخَمْرِ، فَسَأَلاَ أَبَا الدَّرْدَاءِ؟ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ(١).

وفي ترجمة عبادة بن نسي الكندي من أهل الشام، قال ابن حبان: يروي عن جماعة من التابعين أصحاب معاذ(٢).

قال أبو مسهر وكان أصحاب معاذ بن جبل أكبرهم مالك بن عامر السكسكي وكان رأس القوم، ويزيد بن عميرة الزبيدي وكان من رؤوسهم، وعبدالرحمن بن غنم الأشعري، وعشور السكسكي(٣).

– معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبدالرحمن، مشهور من أعيان الصحابة. شهد بدراً وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، مات بالشام سنة ثماني عشرة، روى له الجماعة(٤).

** **ملحوظات** : **من خلال النظر في الرواية تبين** :

أولاً : أن الحديث روي مرة عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ هكذاً.

وحدث به كذلك، عن شعبة يزيد بن هارون، ويحيى القطان، ووكيع، وعفان، وعاصم بن علي، وغندر.

ومرة عَنْ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم هكذا مرسلاً.

---

(١) مُصنف ابن أبي شيبة كتاب الأشربة باب في الخمر يخلل (٨/ ١٢) برقم(٢٤٥٦٨).

(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ١٦٢) ت(٩٤٧٦).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٠/ ٣٥٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٥) ت(٦٧٢٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٠٧) ت(٨٠٥٥).

وحدث به كذلك، عن شعبة، عبدالرحمن بن مهدي، وأبو الوليد، والرصاصي، وعلي بن الجعد، وعمرو بن مرزوق.

قال الدارقطني: "والمرسل أصح"(١).

وروي مرة ثالثة هكذا كما في الطبراني قال: حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، ثنا سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن معاذ بن جبل.. هكذا ولم يذكر أصحاب معاذ.

ومرة رابعة هكذا كما رواه ابن أبي شيبة حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ ، موقوفاً على أبي عون.

ثانياً: في سنن الدارمي تسمية الحارث بن عمرو، عمرو بن الحارث، وعمرو بن الحارث له ترجمة وهو الجرشى ابن شريح من أصحاب معاذ عن عبادة رضى الله عَنْهُ قولَهُ ، سَمِعَ منه عِيسَى بْن حصين. ذكره ابن حبان في الثقات(٢).

ثالثاً : هذا الحديث كثر مخرجوه في كتب المسانيد والسنن، ومدار الإسناد واحد.

رابعاً: عند ابن عبد البر عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من الاضطراب في الرواية.

---

(١) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٨٨) برقم (١٠٠١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٢٠) ت(٢٥١٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ١٧١) ت(٤٤١٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٣٣٥) ت(٨٣٧٥).

المبحث الثاني
روايات أخرى لحديث معاذ

الرواية الأولى :

قال ابن ماجه[١]: حدثنا الحسن بن حماد سجادة، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نسي، عن عبدالرحمن بن غنم قال: حدثنا معاذ بن جبل، قال: "لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: «لا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم، وإن أشكل عليك أمر، فقف حتى تبينه أو تكتب إلي فيه».

قال المزي: " محمد بن سعيد بن حسان هذا هو المصلوب، متروك الحديث"[٢].

وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف مُحَمَّد بن سعيد هُوَ المصلوب اتهمَ بِوَضْع الحَدِيث"[٣].

وقال الألباني: "موضوع"[٤].

الرواية الثانية :

قال أبو نعيم [٥]: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَعْدَانَ، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ السَّرِيِّ، ثنا شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، ثنا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ الْأُسَيْدِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ

---

(١) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس (١/ ٢١) ح(٥٥).

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٨/ ٤٠٨).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ١١).

(٤) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٩٠٣) برقم (٦٢٥٥).

(٥) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (٢/ ٣٣١)، وأورد نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/ ٤١٠).

أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ صَخْرِ بْنِ لَوْذَانَ السُّلَمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ فِيمَنْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عُمَّالِهِ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ، وَقَالَ لَهُ: "تَوَاضَعْ يَرْفَعْكَ اللَّهُ، وَاسْتَدِقَّ الدُّنْيَا يُلَقِّكَ الْحِكْمَةَ ، فَإِنَّهُ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ وَاسْتَدَقَّ الدُّنْيَا أَظْهَرَ اللَّهُ الْحِكْمَةَ مِنْ قَلْبِهِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَاحْذَرِ الْهَوَى، فَإِنَّهُ قَائِدُ الْأَشْقِيَاءِ إِلَى النَّارِ".

وفى رواية: أن معاذا سأل النبي–صلى الله عليه وسلم–فقال: يا رسول الله بم أقضى؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم أجد؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم أجد؟ قال: استدق الدنيا ،ويعظم في عينك ما عند الله واجتهد رأيك فيسددك الله للحق.(١).

قال الألباني: "لم أجد لها أصلا في شيء من المصادر التي وقفت عليها، فهي منكرة شديدة النكارة، لمخالفتها لجميع الروايات المرسلة منها والموصولة، وجميعها معلة بالجهالة"(٢).

الرواية الثالثة:

قال ابن عساكر(٣): أخبرنا أبو عبدالله الحسين بن عبدالملك أنا أبو طاهر أحمد بن محمود أنا أبو بكر ابن المقرئ نا القاسم بن مندة بن كوشيذ نا سليمان الشاذكوني نا الهيثم بن عبدالغفار عن سبرة بن معبد عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال لما بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن قلت يا رسول الله إن جاءني ما ليس في كتاب الله ولم أسمع منك فيه شيئا قال اجتهد رأيك فإن الله إذا علم منك الحق وفقك للحق..

---

(١) جامع الأصول (١٠/ ١٧٧)، وقال: أخرجه أبو داود.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢/ ٢٧٧).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٨/ ٤١١).

وقال ابن حجر[١]: أنبئت عن غير واحد عن عبداللطيف بن محمد القبيطي أخبرنا عبداللَّه بن منصور أخبرنا المبارك بن عبدالجبار أخبرنا محمد بن عبدالواحد أخبرنا أحمد بن إبراهيم أخبرنا أحمد بن محمد بن المغلس حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد حدثني أبي حدثني رجل عن عبادة بن نسي عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل رضي اللَّه عنه قال: .. فذكره بمعناه. قال ابن حجر: "هذا حديث غريب"[٢].

وقال الألباني: "الهيثم هذا قال ابن مهدي: " يضع الحديث ". والشاذكوني كذاب"[٣].

** **ملحوظات**:

(١) إن بعث معاذ إلى اليمين ثابت في الصحيح. فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: الحديث[٤].

(٢) إن ضعف الحديث لا يعني رد الاجتهاد أو رفضه.

---

(١) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (١/ ١٢١).

(٢) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (١/ ١٢١).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢/ ٢٧٦).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ٢/ ١٠٤. والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، ١/ ٥٠.

المبحث الثالث

أقوال النقاد في الحكم على الحديث

أولاً: المصححون للرواية :

صحح الرواية جماعة من العلماء والنقاد، وإليك طرفاً من أقوالهم:

- قال أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ) بعد إخراجه للحديث: ثُمَّ كَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْدِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى[١].

- وقال الجصاص (ت: ٣٧٠ هـ): "فإن قيل: إنما رواه عن قوم مجهولين من أصحاب معاذ. قيل له: لا يضره ذلك، لأن إضافته ذلك إلى رجال من أصحاب معاذ توجب تأكيده، لأنهم لا ينسبون إليه أنهم من أصحابه، إلا وهم ثقات مقبولو الرواية عنه.

ومن جهة أخرى إن هذا الخبر قد تلقاه الناس بالقبول، واستفاض، واشتهر عندهم من غير نكير من أحد منهم على رواته، ولا رد له، وأيضا: فإن أكثر أحواله أن يصير مرسلا، والمرسل عندنا مقبول"[٢].

- وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ): "فإن اعترض المخالف بأن قال: لا يصح هذا الخبر، لأنه يروى عن أناس من أهل حمص لم يسموا فهم مجاهيل، فالجواب: أن قول الحارث بن عمرو، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، يدل على شهرة الحديث، وكثرة رواته، وقد عرف فضل معاذ وزهده، والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عبادة بن نسي رواه عن

---

(١) شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي (٩/ ٢١٤).

(٢) الفصول في الأصول (٤/ ٤٤).

عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ، وهذا إسناد متصل، ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم"(١).

- وقَالَ أَبُو عُمَرَ ابن عبدالبر (ت: ٤٦٣ هـ): "وَحَدِيثُ مُعَاذٍ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ الْعُدُولُ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي الِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَسَائِرُ الْفُقَهَاءِ"(٢).

- وقال إمام الحرمين (ت: ٤٧٨ هـ): "وهو مدون في الصحاح، وهو متفق على صحته، لا يتطرق إليه التأويل"(٣).

- وقال الغزالي (ت: ٥٠٥ هـ): "وهذا حديث تلقته الأمة بالقبول ولم يظهر أحد فيه طعنا وإنكاراً، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلا بل لا يجب البحث عن إسناده"(٤).

- وقال أبو بكر بن العربي (ت: ٥٤٣ هـ): فإن قيل: "ليس حديثُ معاذ بصحيحٍ، ولا متَّصل السَّنَد".

قلنا: "قد اختلف العلّماءُ في هذا الحديث، فمنهم من قال: هو صحيحٌ، ومنهم من قال: إنّه لا يصحّ، والَّذي أقول: إنّه صحيحٌ سَنَدًا ومعنًى؛ لأنّه حديثٌ مشهورٌ، رواه شُعبةُ بن الحَجَّاج، ورواه عنه جماعةٌ ثِقَات"(٥).

- وقال ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ): "ثم الحديث تلقته الأمة بالقبول، فلا يضره كونه مرسلًا"(٦).

---

(١) الفقيه والمتفقه (١/ ٤٧٢).
(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٩٤).
(٣) البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٧).
(٤) المستصفى للغزالي (٢/ ٢٦٦)، والمنخول للغزالي (ص: ٤٣٠).
(٥) المسالك في شرح موطأ مالك (٦/ ٢٤٣)، وعارضة الأحوذي (٦/ ٧٢ - ٧٣).
(٦) روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ١٧٠).

– وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): "وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد"(١).

– وقال ابن القيم (ت: ٧٥١ هـ): "فهذا حديث وإن كان عن غير مُسمَّيْنَ فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك؛ لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حَدَّث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمّي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى؟ ولا يُعْرف في أصحابه مُتهم وكذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدُدْ يديك به"(٢).

– وقال ابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ) معلقا على إسناد الحديث: "وهذا إسناد جيد"(٣).

– وقال ابن الوزير (ت: ٨٤٠ هـ): "حديث مَشهور مُتَلقّى بالقبول، وقد خالف بعضُ أهلِ الحديث في صحَّتِهِ على وفق شروطهم، وَطَعنَ فيه بأنه مَرويٌّ عن ناسٍ من أهلِ حِمْص من أصحاب معاذ عن معاذ –رضي الله عنه–.

وأجيبُ عن هذا بوجوه:

الأول : أن له شواهد كثيرة من طُرقٍ متعددة، فقد قال الحافظ ابنُ كثير: هو حديثٌ حسنٌ مشهورٌ اعتمد عليه أئمةُ الإسلام في إثباتِ أصل القياسِ، وقد ذكرتُ له طرُقًا وشواهدَ في " جزءٍ مفرد " فلله الحمد. انتهى(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٤٤).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣/ ٦٩).

(٤) إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، لابن كثير (٢/ ٣٩٦).

الثاني : أنَّ كونَهم جماعة، يُقَوِّيهِ، وكونهم مِن أصحاب معاذ يُعَرِّفُهم بعض التَّعريف، فالظاهر مِن أصحاب معاذ أنَّهم من أهلِ الخير.

الثالث : أنَّ كتب الأئمةِ والأصوليين وأهل العدل متضمنةٌ للاحتجاج به، قاضية بصحته، فقد احتج به السَّيِّد الإمام أبو طالب في آخر كتاب "المجزىء" فقال – ما لفظه –: وهذا الخبرُ قَد تلقَّاه العلماءُ بالقبُولِ، وقد احتجَّ به الشيخُ أبوالحسين – البصري– في " المعتمد " – في أصول الفقه –، ورواه الترمذي وأبو داود في " سُنَنِهما ". وقال الأمير الحسينُ بنُ محمد في كتاب " شفاء الأوام في التمييز بين الحلال والحرام": إنَّهُ حديث معلوم.

وأمَّا قولُ الترمذي: لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه، وليس إسنادُه عندي بمُتَّصل. فلا يُعتَرَضُ به على ما ذكرناه ، لأنَّ غيرَ الترمذي قد عرفه مِن غير ذلك الوجه، وَمن عرف حجةٌ على مَنْ لم يَعْرِفْ.

ووجهُ الدلالة في الحديث – على ما ذكرناه –: أنَّ رسول الله– صلى الله عليه وسلم– قرَّرَه على الاجتهاد عند أن لا يجد النَّصَّ، لا عند عدمِ النَّص[(١)].

قلت: قول ابن الوزير " قرَّرَه على الاجتهاد عند أن لا يجد النَّصَّ ، لا عند عدمِ النَّص" الفرق بينهما ظاهر، لأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، وهذا من بلاغة السياق عند ابن الوزير.

– وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ): "وَمِنْ أَدَلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ: تَقْرِيرُ مُعَاذٍ عَلَى اجْتِهَادِ رَأْيِهِ لَمَّا بَعَثَهُ إلَى الْيَمَنِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ، يَنْتَهِضُ مَجْمُوعُهَا لِلْحُجِّيَّةِ، كَمَا أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي مَجْمُوعٍ مُسْتَقِلٍّ"[(٢)].

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ٢٨٢-٢٨٣)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم – صلى الله عليه وسلم – (١/ ١٩٩– ٢٠٠).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٢٢٣)، واسم كتابه المستقل "بغيه المستفيد في الرد على من أنكر الاجتهاد من أهل التقليد ". هدية العارفين (١/ ٣٦٥).

– وقال الكوثري (ت: ١٣٧١ هـ): " وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ الحارث بن عمرو الثقفي، وليس هو مجهول العين بالنظر إلى أن شعبة بن الحجاج يقول عنه: إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا مجهول الوصف من حيث أنه من كبار التابعين، في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي المتوفى سنة ١١٦، ولم ينقل أهل الشأن جرحا مفسرا في حقه، ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته، بل يكفي في عدالة وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح مفسر من أهل الشأن، لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال تلك الطبقة. أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم وهكذا.

والحارث هذا ذكره ابن حبان في " الثقات " وإن جهله العقيلي وابن الجارود وأبو العرب، وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث، أبو إسحاق الشيباني وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية والمعترف له بزوال الجهالة وصفا عن رجال يكونون في سند روايته"[(١)].

– وقال المباركفوري (ت: ١٤١٤ هـ): "وهذا الحديث وإن تكلم فيه بعض أهل العلم بما هو معروف فالحق أنه من قسم الحسن لغيره، وهو معمول به"[(٢)].

** **وخلاصة أقوال العلماء في الحديث** : **أن الحديث مقبول لهذه الأسباب** :

(١) شهرة الحديث، وتلقي العلماء له بالقبول.

(٢) أن الحارث ليس بمجهول عين ولا وصف.

(٣) أن أصحاب معاذ جماعة اشتهروا بالعلم والدين والفضل والصدق، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك.

---

(١) مقالات الكوثري (ص ٦٠ – ٦١).

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٢٦٤).

(٤) أن شعبة روى هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به.

(٥) أن الحديث روي من أوجه أخرى تقويه.

كطريق عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

** **ملحوظات** : **على من قبل الرواية** :

(١) أنهم من الفقهاء.

(٢) أن اعتمادهم في التصحيح يرتكز على المعنى ومراعاة ظاهر الشرع.

ثانياً: المضعفون للرواية:

– هذا الحديث ضعفه جماعة من الأئمة، حتى إن ابن الملقن نقل الإجماع على ضعفه فقال: " هَذَا الحَدِيث كثيرا مَا يتَكَرَّر فِي كتب الْفُقَهَاء وَالْأُصُول والمحدثين ويعتمدون عَلَيْهِ، وَهُوَ حَدِيث ضَعِيف بِإِجْمَاع أهل النَّقْل– فِيمَا أعلم– "[(١)].

– وقال البخاري (ت: ٢٥٦ ه): "الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي عن أصحاب معاذ رفعه في اجتهاد الرأي قال شعبة عن أبي عون، ولا يعرف الحارث إلا بهذا، ولا يصح"[(٢)]، وقال: "ولا يصح، وَلا يعرف إلا بهذا، مرسل"[(٣)].

---

(١) البدر المنير (٩/ ٥٣٤).

(٢) التاريخ الصغير (١/ ٣٠٤).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٧٧) ت (٢٤٤٩).

– وقال أبو عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ): "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل"(١).

– ونقل ابن عدي (ت: ٣٦٥ هـ) تضعيف البخاري فقال: "قال البخاري: "الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أصحاب معاذ عن معاذ روى عنه أبو عون لا يصح، ولا يعرف"(٢).

– وذكر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ) تعارض الوصل والإرسال ثم قال: "والمرسل أصح"(٣).

وليس معنى قوله: "إن المرسل أصح أن الحديث صحيح، ولكن مراده: أن من حكم عليه بالإرسال أصح ممن حكم عليه بالاتصال".

– وقال ابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ): "لا يَصِحُّ لأَنَّهُ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ إلا الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ مَجْهُولٌ لا نَدْرِي مَنْ هُوَ عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ لَمْ يُسَمِّهِمْ عَنْ مُعَاذٍ"(٤).

وقال: "هذا حديث ساقط لم يروه أحد من غير هذا الطريق، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا، فلا حجة فيمن لا يعرف من هو، وفيه الحارث بن عمرو، وهو مجهول لا يعرف من هو، ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه".

وأيضا فإن هذا الحديث ظاهر الكذب والوضع لأن من المحال البين أن يكون الله تعالى يقول: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٦١٦) ح(١٣٢٨).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٦٥) ت(٣٨٠).
(٣) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٨٨) ح(١٠٠١).
(٤) المحلى بالآثار (١/ ٨٢).

عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلامِ ذلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المائدة: ٣) و (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ مَا فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) (الأنعام: ٣٨) و (وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنا بِكَ شَهِيداً عَلى هؤُلاءِ وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرى لِلْمُسْلِمِينَ) (النحل: ٨٩) ثم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه ينزل في الديانة ما لا يوجد في القرآن، ومن المحال البين أن يقول الله تعالى مخاطبا لرسوله صلى الله عليه وسلم (بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (النحل: ٤٤) ثم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه يقع في الدين ما لم يبينه صلى الله عليه وسلم ثم من المحال الممتنع أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "فاتخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا" جاء هذا بالسند الصحيح الذي لا اعتراض فيه، وقد ذكرنا في باب الكلام في الرأي ثم يطلق الحكم في الدين بالرأي فهذا كله كذب ظاهر لا شك فيه، وقد كان في التابعين الراوين عن الصحابة رضي الله عنهم خبث كثير، وكذب ظاهر كالحارث الأعور وغيره ممن شهد عليه بالكذب، فلا يجوز أن تؤخذ رواية عن مجهول لم يعرف من هو ولا ما حاله، ولقد لجأ بعضهم إلى أن ادعى في هذا الحديث أنه منقول نقل الكافة، قال أبو محمد ولا يعجز أحد عن أن يدعي في كل حديث مثل هذا، ولو قيل له بل الحديث الذي جاء من طريق ابن المبارك "إن أشد الفرق فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحلون الحرام" هو من نقل الكافة أكان يكون بينه وبين فرق ولكن من لم يستح قال ما شاء، ولكن الذي لا شك فيه أنه من نقل الكواف كلها نقل تواتر يوجب العلم الضروري فقول الله

تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) (النساء: ٥٩).

فهذا هو الذي لا شك في صحته وليس فيه الرد عند التنازع إلا إلى الله تعالى وهو القرآن وإلى الرسول وهو كلامه صلى الله عليه وسلم ولا أذكر القياس في ذلك فصح أن ما عدا القرآن والحديث لا يحل الرد إليه عند التنازع والقياس أصلا ليس قرآنا ولا حديثا فلا يحل الرد إليه أصلا وبالله تعالى التوفيق.(١).

وقال: "حَدِيث بَاطِل لم يروه أحْدُ إلا الْحَارث بن عَمْرو وَهُوَ مَجْهُول لَا يدْرِي من هُوَ عَن رجال من أهل حمص لم يسمهم وَمن بَاطِل الْمَقْطُوع بِهِ"(٢).

- وقال الجوزقاني (ت: ٥٤٣ هـ): "هذا حديث باطل، رواه جماعة، عن شعبة ، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة ، .. واعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقا غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول.

وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وبمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة، فإن قيل لك: إن الفقهاء قاطبة أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه؟ فقل: هذا طريقه والخلف قلد فيه السلف، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتة في خلاف ذلك"(٣).

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٥/ ١٣٢ - ١٣٤).

(٢) النبذة الكافية لابن حزم (ص: ٦٠).

(٣) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ٢٤٤).

– وقال عبدالحق الإشبيلي (ت: ٥٨١ هـ): "هذا الحديث لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح"(١).

– وقَالَ ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ): "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه فِي كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري إن كان معناه صحيحًا إنما ثبوته لا يعرف لأن الْحَارِث بْن عمرو مجهول وأصحاب مُعَاذٍ من أَهْل حمص لا يعرفون وما هَذَا طريقه فلا وجه لثبوته"(٢).

– وقال الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ): " مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ"(٣).

وقال: "تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول"(٤).

– وقال تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١ هـ): "فَمن كَلَام الذَّهَبِيّ وكَانَ أَبُو الْمَعَالِي مَعَ تبحره فِي الْفِقْه وأصوله لَا يدْرِي الحَدِيث ذكر فِي كتاب الْبُرْهَان حَدِيث معَاذ فِي الْقيَاس فَقَالَ هُوَ مدون فِي الصِّحَاح مُتَّفق على صِحَّته كَذَا قَالَ، وأنى لَهُ فِي الصِّحَّة ومداره على الْحَارِث بن عَمْرو وَهُوَ مَجْهُول عَن رجال من أهل حمص لَا يدرى من هم عَن معَاذ. انْتهى(٥).

فَأَما قَوْله كَانَ لَا يدْرِي الحَدِيث فإساءة على مثل هَذَا الإِمَام لَا تنبغي... وهب أَنه زل فِي حَدِيث أَو حديثين أَو أَكثر فَلَا يُوجب ذَلِك أَن يَقُول لَا يدْرِي الْفَنّ وَمَا هَذَا الحَدِيث وَحده ادّعى الإِمَام صِحَّته وَلَيْسَ بِصَحِيح بل قد ادّعى ذَلِك فِي

---

(١) الأحكام الوسطى (٣/ ٣٤٢).
(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٢٧٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٢).
(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٩) ت(١٦٣٥).
(٥) تاريخ الإسلام (١٠/ ٤٢٦).

أَحَادِيث غَيره وَلم يُوجب ذَلِك عندنَا الغض مِنْهُ وَلَا إنزاله عَن مرتبته الصاعدة فَوق آفَاق السَّمَاء"[١].

- ونقل ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ)[٢] تضعيف الترمذي والبخاري، ولم يزد على ذكر هذا التضعيف.

- ونقل صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي (ت: ٨٠٣ هـ) [٣] تضعيف الترمذي والبخاري، ولم يزد على ذكر هذا التضعيف.

- والحافظ العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)[٤]، ذكر كلام الإمام الترمذي على الحديث.

- وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) في التلخيص:

قال ابن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث: اعلم أني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين، أحدهما طريق شعبة، والأخرى عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقيف، عن معاذ، وكلاهما لا يصح، قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب "أصول الفقه". والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ، قال: وهذه زلة منه، ولو كان عالما بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة"[٥].

قلت – يعني: ابن حجر–:" أساء الأدب على "إمام الحرمين"، وكان يمكنه أن يعبر بألين من هذه العبارة، مع أن كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه، فإنه قال: والحديث مدون في الصحاح متفق على صحته، لا يتطرق إليه التأويل؛ كذا قال رحمه الله وقد أخرجه الخطيب في كتاب "الفقيه والمتفقه" من رواية عبدالرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل، فلو كان الإسناد إلى عبدالرحمن ثابتا، لكان كافيا في صحة

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٨٧).

(٢) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (ص: ١٢٥).

(٣) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (٣/ ٢٩٥) ح(٢٨٣٦).

(٤) تخريج أحاديث منهاج الأصول" للبيضاويّ"، مع منهاج الأصول (صـــ٩٢).

(٥) البرهان (٢/ ٥٠٦ – ٥٠٧).

الحديث، وقد استند أبو العباس بن القاص في صحته- إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول، قال: وهذا القدر مغن عن مجرد الرواية، وهو نظير أحدهم بحديث: "لا وصية لوارث"، مع كون راويه إسماعيل بن عياش"[١].

** **فهؤلاء ضعفوا الرواية من جهتين**:

الجهة الأولى: من جهة السند. وفيه: الإرسال. وجهالة أصحاب معاذ. وجهالة الحارث بن عمرو.

الجهة الثانية: من جهة المتن. ولقد لخص الإمام الرازي أسباب الضعف في المتن في التالي:

الأول: أن فيه قوله: :فإن لم تجد في كتاب الله" وهو يناقض قوله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شئ)، وقوله تعالى: (ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين).

وثانيها: أن في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام صوبه على قوله "أجتهد رأيي" وهو خطأ لأن الاجتهاد في زمان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجوز.

وثالثها: أنه عليه الصلاة والسلام سأله عما به يقضى والقضاء هو الإلزام فيكون السؤال واقعا عن الشيء الذي يجب الحكم به والسنة لا تصلح جوابا عن ذلك لأنها تذكر في مقابلة الفرض هذا سنة وليس بفرض.

ورابعها: أن الحديث يقتضى أنه سأله عما به يقضي بعد أن نصبه للقضاء، وذلك لا يجوز لأن جواز نصه للقضاء مشروطا بصلاحيته للقضاء وهذه الصلاحية إنما تثبت لو ثبت كونه عالما بالشئ الذي يجب أن يقضى به والشئ الذي لا يجب أن يقضى به.

وخامسها: أن مقتضى الحديث أنه لا يجوز الاجتهاد إلا عند عدم وجدان الكتاب والسنة، وهو باطل لأن تخصيص الكتاب والسنة بالقياس جائز[٢].

---

(١) التلخيص الحبير (٤/ ٤٤٧).

(٢) المحصول للرازي (٥/ ٤٠ - ٤١).

المبحث الرابع

الحكم على الرواية

** **ثَبت مِمَّا تقدم أَن حَدِيث معَاذ ضَعِيف لعلل فيه، بيانها كالتالي:**

(١) **الِاضْطِرَاب فِي الْإِسْنَاد**.

فمرة روي مرسلاً، وأخرى متصلاً، وثالثة موقوفاً على أبي عون، فتعارض الوصل والإرسال والانقطاع.

ومرة جاء في الإسناد عن رجال من أصحاب معاذ، ومرة عن رجل من أصحاب معاذ، ومرة عن ناس من أصحاب معاذ، ومرة عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) **جَهَالَة الْحَارِث بن عَمْرو**.

إذ حكم عليه علماء الجرح والتعديل بالجهالة، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فمنهجه معروف بتوثيق المجاهيل.

(٣) **جَهَالَة أَصْحَاب معَاذ**.

إذ لم ترد تسميتهم في أي إسناد من الأسانيد، بل ولا تسمية واحد منهم، ولم يروه واحد منهم على الاستقلال، فكيف يرد في ذهن محدث أن هؤلاء الأصحاب تلقوا هذا الخبر الذي تترتب عليه أحكام عدة، ولا يحدثون به سوى الحارث بن عمرو، بل كيف لم يتحرك واحد من الرواة بحثاً عن هذا الحديث ليرويه بإسناده.

(٤) **الْإِرْسَال**.

فقد رجح الأئمة رواية الإرسال، وليس معنى ذلك أن الرواية صحيحة، وإنما معناه أن من روى الإرسال روايته أرجح ممن وصل، والمرسل نوع من أنواع الضعيف.

لذا قال الألباني: "هذا ولا يهولنك اشتهار هذا الحديث عن علماء الأصول، واحتجاجهم به في إثبات القياس، فإن أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله، ولا تمييز لديهم بين صحيحه وسقيمه، شأنهم في ذلك شأن الفقهاء بالفروع، إلا قليلا منهم، وقد مر بك كلام إمام الحرمين في هذا الحديث–وهو من هو في العلم بالأصول والفروع، فماذا يقال عن غيره ممن لا يساويه في ذلك بل لا يدانيه، كما رأيت نقد الحافظ ابن طاهر إياه، ثم الحافظ ابن حجر من بعده، مع إنكاره على ابن طاهر سوء تعبيره في نقده"[١].

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢/ ٢٨٤).

** **الجواب عن حجج المصححين للرواية** :

أولاً : أما قولهم بشهرة الحديث، وتلقي العلماء له بالقبول.

فيمكن أن يجاب عنه بما رأيت من أن علماء الحديث لم يتلقوا الحديث بالقبول، وإنما تلقوه بالرد، وهذه الشهرة لا تعني التصحيح، فكثير من الأحاديث الضعيفة منتشرة بين الناس، وكثر مخرجها ومع ذلك ضعفها العلماء، بل وبعضها حكم عليه العلماء بالوضع(١).

وقد نقل الْحَافِظ ابْن الملقن إِجْمَاع الْمُحدثين عَلَى ضعفه، وهم أهل الصَّنْعَة وإليهم يرجع القَوْل فِي هَذَا الْمَوْضُوع، فَإِن قَوْلهم هَذَا مُخَالف للْوَاقِع الَّذِي تقدم.

ثانياً: قولهم : إن الحارث ليس بمجهول عين ولا وصف.

يجاب عنه بالآتي:

(١) أنه مجهول إذ لم يعرف عنه إلا أنه ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولم يقل أحد أن الراوي المجهول إذا عرف اسم جده خرج بذلك عن جهالة العين إلى جهالة الحال أو الوصف، قال الخطيب: "المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد ...".

(٢) أن الذي حكم عليه بالجهالة الحافظان البخاري، والذهبي، والعسقلاني وكفى بهم حجة.

(٣) الحارث بن عمرو من صغار التابعين، وليس من كبارهم، وهب أنه من كبار التابعين، فذلك لا ينفي عنه جهالة العين فضلا عن جهالة الوصف عند أحد من أئمة الجرح والتعديل، بل إن سيرتهم في ترجمتهم للرواة يؤيد ما ذكرنا.

---

(١) كقصة الغرانيق ألف العلامة الألباني رسلة في بيان وضعها أسماها نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.

(٤) الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه، فأغنى ذلك عن الجرح المفسر، وثبت ضعف الحديث.

أما توثيق ابن حبان للحارث فلا حجة فيه إذ هو معروف بتوثيق المجاهيل، ودليل ذلك أنه مجهول عند الإمام البخاري والذهبي والعسقلاني.

ثالثاً : أن أصحاب معاذ جماعة اشتهروا بالعلم والدين والفضل والصدق، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك.

ويجاب عن هذا بالآتي:

(١) أصحاب معاذ ليسوا أصحاب محمد -صلى اللَّه عليه وسلم-؛ حتى يقال فيهم هذا الكلام، والسياق يدل على أنهم من التابعين، والتابعي يجوز أن يكون ضعيفًا.

(٢) علة الحديث محصورة في أصحاب معاذ، فهناك علتان أخريان قائمتان، فالحديث ضعيف على كل حال.

رابعاً: أن شعبة روى هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به.

يجاب عن هذا بما يلي:

(١) لا يلزم من تشدد إمام من الأئمة عدم روايته عن الضعفاء، فمن المعلوم أن تشدده في النقد لا يعني تشدده في الأخذ، ورواية الراوي عمن سماه لا تعتبر تعديلاً له.

(٢) أضف إلى ذلك أن الضعف ليس في شيخ شعبه، وإنما فيمن فوقه.

خامساً: أن الحديث روي من أوجه أخرى تقويه، كطريق عبادة بن نسي رواه عن عبدالرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

والجواب:

أن هذه الطرق لا تخلو من كذاب كمحمد بن سعيد بن حسان وهو الدمشقي المصلوب؟!.

أو وضاع كسليمان الشاذكوني، قال ابن مهدي: " يضع الحديث ".

** **وجملة القول**: أن الحديث لا يصح إسناده لإرساله، وجهالة راويه الحارث بن عمرو، فمن كان عنده من المعرفة بهذا العلم الشريف، وتبين له ذلك فبها، وإلا فحسبه أن يستحضر أسماء الأئمة الذين صرحوا بتضعيفه، فيزول الشك من قلبه، وها أنا ذا أسردها:

١- البخاري.
٢- الترمذي.
٣- العقيلي.
٤- الدارقطني.
٥- ابن حزم.
٦- ابن طاهر.
٧- ابن الجوزي.
٨- الذهبي.
٩- السبكي.
١٠- ابن حجر .

كل هؤلاء - وغيرهم ممن لا نستحضرهم- قد ضعفوا هذا الحديث، ولن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم، كيف وهم أولى الناس بالقول المأثور: "هم القوم لا يشقى جليسهم". هذا ولما أنكر ابن الجوزي صحة الحديث أتبع ذلك قوله: "وإن كان معناه صحيحا"[١].

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢/ ٢٧٤).

المبحث الخامس

شرح الحديث ومعناه

لا إشكال عند من قبل هذه الرواية في قبول المعنى، بل إن من أكبر ما دفعهم إلى تصحيح الرواية، هو استحسانهم للمعنى، ووقعه على أرض الواقع في أزمانهم.

أما من رد الرواية فانقسموا قسمين:

منهم من رد الرواية سنداً، واستشكل المعنى كما سبق، ومنهم من رد السند وقبل المعنى، كما قال ابن الجوزيّ بعد أن حكم بعدم ثبوت الحديث: "وإن كان معناه صحيحًا"(١).

لكن المعنى المقبول من جهة النظر في هذا الحديث، أن الحديث صحيح المعنى فيما يتعلّق بالاجتهاد عند فقدان النصّ بالنسبة للمجتهد، فعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، وهذا مما لا خلاف فيه.

وعليه فالمعنى يكون كالتالي:

"أن الإنسان عندما يبحث في الأدلة يبحث في القرآن أولاً، ثم يبحث في السنة، وكل منهما من ناحية الحكم والتعويل واحد؛ لأن السنة متعبد بها كما يتعبد بالقرآن من حيث العمل، وعليه أن يصير إلى ما يجد من دليل من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإذا لم يحصل شيئاً من ذلك، ووجد إجماعاً أو حكاية إجماع واتفاق العلماء على ذلك فإنه يأخذ به، وإن لم يكن شيئاً من هذا ولا هذا فإنه يجتهد رأيه، وذلك بإلحاق النظير بالنظير، وإلحاق الشبيه بالشبيه، أو بإدخاله تحت قاعدة عامة، أو إدراجه تحت لفظ عام، أو ما إلى ذلك من الطرق التي يمكن أن يصار إليها؛ لأن الشريعة مستوعبة لكل شيء، وهذا

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٢٧٣).

الاستيعاب ليس بألفاظها؛ لأنه ليس كل قضية لابد أن يوجد فيها نص، ولكن هذا يكون بعموماتها وبقواعدها بقياس الشبيه بالشبيه والنظير بالنظير وهكذا، ولهذا كل نازلة تنزل بالناس ولم يعرف لها مثيل فيما مضى فإنه إذا تؤمل في نصوص الكتاب والسنة وفي قواعد الشريعة وفي عمومات النصوص وفي القياس وما إلى ذلك فإنه يمكن إيجاد الحل لها؛ لأن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان وهي مستوعبة لكل شيء(١).

أما تصحيح المعنى لكلّ ما تضمّنه الحديث فغير صحيح، لأنه تضمّن تصنيف السنّة مع القرآن، وإنزالها معه منزلة الاجتهاد منهما، فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النصّ في الكتاب والسنّة، فكذلك لا يأخذ بالسنّة إلا إذا لم يجد في الكتاب، وهذا التفريق مما لا دليل عليه، بل مضادّ لقوله عز وجل: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}، فالسنّة تُبيّن مجمل القرآن، وتقيّد مطلقه، وتُخصّص عمومه، فالواجب النظر في الكتاب والسنّة معًا، وعدم التفريق بينهما.

والله تعالى أعلم بالصواب،

وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

(١) شرح سنن أبي داود، لعبدالمحسن العباد (١٩/ ١٤٠).

الخـــاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاما على النبي المصطفي، وعلى آله وصحبه ومن اصطفى... **وبعد** :

فإن معايشة العلماء المحققين والنقاد المخلصين حسا أو معنى[١]، لمن أكبر النعم التي تستوجب الشكر لله رب العالمين، وها أنا قد وقفت وقفة متأنية معهم ومع أقوالهم في حديث معاذ رضي الله عنه بينت من خلالها موقف النقاد من هذا الحديث رواية ودراية، حسب الوسع والطاقة.

وقد توسعت في تخريج الحديث وجمع الطرق، وفي جمع أقوال العلماء قدر الوسع والطاقة حتى أصل إلى الصواب والله المستعان. ومن خلال هذه الدراسة ظهرت بعض **النتائج** وهي كالتالي:

(١) أن الرواية مشهورة مبثوثة منشورة في بطون الكتب المعتمدة عند المحدثين والفقهاء والأصوليين.

(٢) أن من حكم على الرواية بالصحة أكثرهم من الفقهاء والمتأخرين، ومن ضعفها جلهم من المحدثين.

(٣) أن من ضعف الرواية بعضهم ردها سنداً ومتناً، وبعضهم ضعف السند وقَبِلَ المتن.

(٤) أن الراجح ضعف الرواية نظراً لاضطرابها، وإرسالها، وجهالة بعض رجالها.

---

(١) (حسا) بأن تعايشهم وتخالطهم، وتستنير بعلمهم، وتهتدي بهديهم، وتتأسى بأخلاقهم، فهم وارثوا النبوة، أما (المعنى) فهو أن تعايش تراثهم العلمي، فتتعرف عليهم من خلاله.

*** التوصيات**:

(١) الاعتناء بكشف الخفاء وإزالة الإلباس عما اشتهر من النصوص على ألسنة الناس.

(٢) الاعتناء بدراسة الأحاديث التي يستقي منها الفقهاء أحكامهم، لا سيما التي تبنى عليها القواعد والأصول.

**** وفي الختام أذكر نفسي وإخواني من طلبة العلم، بتقوى الله جل في علاه، وبإخلاص النية لله تبارك وتعالى، لأن بركة العلم تكون بإخلاص النية لله، ومن أخلص النية لله ترك العدوان على عباد الله عامة، وعلى الأئمة الأعلام خاصة. ولنتذكر دائما أن العلم رحم بين أهله، وطلاب العلم أولى الناس بالتراحم والتواد والتناصح فيما بينهم في رفق ومحبة.**

ولنتذكر دائما أن العلماء هم وارثوا النبوة، وأن من أهان عالما فقد أهان نبيا، لأنهم حملوا علم النبوة بداخلهم، وأحيوا السنة بأقوالهم وأفعالهم، وقوموا الشريعة بعلومهم وأفهامهم.

والعلم شريعة الله فمن أخذ العلم أخذ بحظ وافر من ميراث العلماء، وإذا كان الأنبياء لهم حق التبجيل والتعظيم والتكريم فلمن ورثهم نصيب من ذلك، أن يبجل ويعظم ويكرم. وبتوقير العلماء توقر الشريعة، لأنهم حاملوها وبإهانة العلماء تهان الشريعة، لأن العلماء إذا ذلوا وسقطوا أمام أعين الناس ذلت الشريعة التي يحملونها-في أعين الناس-، ولم يبق لها قيمة عند الناس وصار كل إنسان يحتقرهم ويزدريهم فتضيع الشريعة.

ومعلوم أن توقير العلماء وعدم القدح فيهم هو شأن أهل السنة والجماعة بخلاف أهل البدع، ولهذا يقول الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في عقيد أهل السنة والجماعة: "وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير

والأثر وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل"[١].

وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ"[٢].

هذا ولا أدعى الكمال فإن الكمال لله وحده، بل إن ما رأيته هو غاية المستطاع، فإن صادف توفيقا فبفضل الله عز وجل وحده، ثم بتوجيه أساتذتي الكرام الأجلاء، وبخالص الدعاء من الصالحين الأوفياء، وإن كان ثمة تقصير، فهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

ونرفع أكف الضراعة سائلين الله عز وجل أن يغفر لنا الزلات، وأن يقيل العثرات، وأن يتجاوز عن السيئات والهفوات، كما نسأله سبحانه التوفيق والسداد، وأن يهدينا إلى سواء السبيل. إنه على كل شيءٍ قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي، بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني صـــ٨٢ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤١٦/٣٧. وقال الشيخ الأرنؤوط: صحيح لغيره. وقال الشيخ في (١٧١/٤): إسناده حسن،، وحسن إسناده الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيـــب، ٢٤/١، تحت رقم:١٠١ .

المراجع

١	القرآن الكريم – جل من أنزله–.
٢	الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم أبو عبدالله الجورقاني (ت:٥٤٣هـ) تحقيق: الدكتور عبدالرحمن الفريوائي ط:دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند الرابعة، ١٤٢٢ هـ–٢٠٠٢ م.
٣	الأحكام الوسطى من حديث النبي–صلى الله عليه وسلم– عبدالحق بن عبدالرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت:٥٨١ هـ) تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي ط:مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض–السعودية ١٤١٦ هـ–١٩٩٥ م.
٤	الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٥	الإحكام في أصول الأحكام،ابن حزم الظاهري (ت:٤٥٦هـ) المحقق: الشيخ أحمد شاكر قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس ط:دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٦	أخبار القضاة، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ المُلَقَّب بِـ"وَكِيع" (ت:٣٠٦هـ) المحقق: عبدالعزيز مصطفى المراغي ط:المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م (صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن–الرياض).

٧	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور ط:دار الكتاب العربي الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٨	إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط:دار الكتب العلمية بيروت تحقيق علي إبراهيم مصطفى.
٩	الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض ط:دار الكتب العلمية – بيروت الأولى-١٤١٥هـ.
١٠	إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت:٧٥١ هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وأبو عمر أحمد عبدالله أحمد ط:دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الأولى، ١٤٢٣ هـ .
١١	الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
١٢	الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي (ت:٤٦٣هـ) ط:دار الكتب العلمية – بيروت.
١٣	البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (ت:٧٩٤هـ) تحقيق وضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق

	عليه: د. محمد محمد تامر، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤	البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (ت:٨٠٤هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ط:دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض- السعودية الاولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٥	البرهان في أصول الفقه، عبدالملك الجويني، أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين (ت:٤٧٨هـ) المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة ط:دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.
١٦	تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) المحقق: سيد كسروي حسن ط:دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
١٧	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ) المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف ط:دار الغرب الإسلامي الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٨	التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود ابراهيم زايد فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان.
١٩	التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبدالله (ت:٢٥٦هـ) ط:دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.

٢٠	تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ) المحقق: عمرو بن غرامة العمروي ط:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢١	تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت:٧٧٤هـ) ط:دار ابن حزم الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٢	تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة ط:دار الرشيد – سوريا الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٣	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ط:دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٢٤	تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ط:مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الأولى، ١٣٢٦هـ.
٢٥	تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (ت:٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف ط:مؤسسة الرسالة – بيروت الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
٢٦	التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص (ت:٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ط:دار النوادر، دمشق – سوريا الأولى، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م.

٢٧	الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا (ت:٨٧٩هـ) دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ط:مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن الأولى، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١ م.
٢٨	الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم، البُستي (ت:٣٥٤هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية ط:دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الأولى، ١٣٩٣ ه= ١٩٧٣م.
٢٩	جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط-التتمة تحقيق بشير عيون ط: مكتبة الحلواني-مطبعة الملاح-مكتبة دار البيان: الأولى.
٣٠	جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي (ت:٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: أبو عبدالرحمن فواز أحمد زمرلي ط:مؤسسة الريان-دار ابن حزم الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣ هـ
٣١	الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم-صلى الله عليه وسلم -، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم أبو عبدالله، عز الدين، من آل الوزير (ت:٨٤٠هـ) تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد اعتنى به: علي بن محمد العمران ط:دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
٣٢	روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ) ط:مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٣	سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت:١٤٢٠هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض- السعودية الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٣٤	سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (ت:٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ط:دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٥	سنن أبى داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.
٣٦	سنن الترمذي الجامع الصحيح، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ط:دار إحياء التراث العربي – بيروت تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
٣٧	السنن الصغرى، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ) المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
٣٨	السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ) المحقق: محمد عبدالقادر عطا ط:دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الثالثة، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.
٣٩	سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ط: مؤسسة الرسالة: الثالثة، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

٤٠	شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
٤١	شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٤٢	شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت:٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط:مؤسسة الرسالة الأولى-١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
٤٣	شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، حققه وقدم له: محمد زاهد الكوثري، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.
٤٤	الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت:٣٢٢هـ) المحقق: عبدالمعطي أمين قلعجي ط:دار المكتبة العلمية - بيروت الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤٥	ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت:١٤٢٠هـ) أشرف على طبعه: زهير الشاويش ط:المكتب الإسلامي.
٤٦	طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو ط:هجر للطباعة والنشر والتوزيع الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٧	الطبقات الكبرى، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت:٢٣٠هـ) المحقق: إحسان عباس ط:دار صادر – بيروت الأولى، ١٩٦٨ م.
٤٨	عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر بن العربي المالكي، تصوير دار الكتب العلمية من المصرية القديمة.
٤٩	علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط:دار طيبة – الرياض الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ط:دار ابن الجوزي – الدمام الأولى، ١٤٢٧هـ.
٥٠	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، ط:دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤٠٣هـ تحقيق: خليل الميس.
٥١	العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبدالله، عز الدين، من آل الوزير (ت:٨٤٠هـ) حققه: شعيب الأرنؤوط ط:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٢	الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت:٣٧٠هـ) ط:وزارة الأوقاف الكويتية الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
٥٣	الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالرحمن عادل بن يوسف الغرازي ط:دار ابن الجوزي – السعودية الثانية، ١٤٢١هـ .

٥٤	الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت:٣٦٥هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي ط:دار الفكر، بيروت سنة النشر ١٤٠٩ – ١٩٨٨م.
٥٥	كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي صدر الدين، أبو المعالي (ت:٨٠٣هـ) دِرَاسَة وتحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم تقديم: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان ط:الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان الأولى، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م.
٥٦	مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ) المحقق: أنور الباز-عامر الجزار ط:دار الوفاء الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
٥٧	المحصول، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت:٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ط:مؤسسة الرسالة الثالثة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.
٥٨	المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت:٤٥٦هـ) ط:دار الفكر – بيروت بدون طبعة وبدون تاريخ.
٥٩	مختصر الأحكام، أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت:٣١٢هـ)، المحقق: أنيس بن أحمد ط:(١-٤) مكتبة الغرباء الأثرية، (٥-٧) دار المؤيد .
٦٠	المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ) المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ط:دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

٦١	المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.
٦٢	مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت:١٤١٤هـ) ط:إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء-الجامعة السلفية-بنارس الهند الثالثة-١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٦٣	المسالك في شرح موطأ مالك، أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري شهرته: ابن العربي المالكي، المحقق: محمد بن الحسين السليماني، وعائشة بنت الحسين السليماني ط:دار الغرب الإسلامي بيروت الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٦٤	المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ) المحقق: محمد بن سليمان الأشقر الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٦٥	مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت:٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي ط:دار هجر – مصر الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.
٦٦	مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي ط:مؤسسة الرسالة الأولى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠١ م .

٦٧	مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني الشافعي (ت:٨٤٠هـ) المحقق: محمد المنتقى الكشناوي ط:دار العربية – بيروت الثانية، ١٤٠٣ ه.
٦٨	مُصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ – ٢٣٥ هـ) تحقيق: محمد عوامة طبعة: الدار السلفية الهندية القديمة.
٦٩	معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨ه) الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.
٧٠	المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت:٣٦٠ هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ط:دار إحياء التراث العربي الثانية، ١٩٨٣ م.
٧١	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٧٢	مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) ط. المكتبة التوفيقية – القاهرة – مصر.
٧٣	المنار المنيف في الصحيح والضعيف، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، ابن قيم الجوزية، (ت:٧٥١ ه) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، سنة النشر ١٤٠٣ هـ .

٧٤	المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبدالحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (ت:٢٤٩هـ) تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي ط:دار بلنسية للنشر والتوزيع الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٧٥	المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت:٥٠٥هـ) حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو ط:دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سورية الثالثة، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.
٧٦	المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ) المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري ط:دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤٠٨-١٩٨٨.
٧٧	منهاج الوصول إلى علم الأصول، قاضي القضاة عبدالله بن عمر البيضاوي، ومعه تخريج أحاديث المنهاج للحافظ زين الدين العراقي، اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى.
٧٨	منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للدكتور صلاح الدين الإدلبي، الناشر: دار الأفاق الجديدة، سنة النشر: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٧٩	موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ هـ) حققه وعلق عليه: حمدي عبدالمجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي ط:مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية الثانية، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

٨٠	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ط:دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الأولى، ١٣٨٢ هـ-١٩٦٣ م.
٨١	النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبذ في أصول الفقه)، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت:٤٥٦هـ) المحقق: محمد أحمد عبدالعزيز ط:دار الكتب العلمية – بيروت الأولى، ١٤٠٥هـ.
٨٢	النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤ه) المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٨٣	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ) ط:طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٤٩٠١
٢	مدخل : الحكم على الحديث بين المحدثين والفقهاء	٤٩٠٥
٣	المبحث الأول : نص الرواية وتخريجها ودراسة إسنادها	٤٩١٠
٤	المبحث الثاني : روايات أخرى لحديث معاذ	٤٩٢٣
٥	المبحث الثالث : أقوال النقاد في الحكم على الحديث	٤٩٢٦
٦	المبحث الرابع : الحكم على الرواية	٤٩٣٨
٧	المبحث الخامس : شرح الحديث ومعناه	٤٩٤٣
٨	الخاتمة	٤٩٤٥
٩	المراجع	٤٩٤٨
١٠	فهرس الموضوعات	٤٩٦١